هيكل العلاقات العربية الأمريكية فى مجال مكافحة الإرهاب

المصادر باللغة العربية

مقدمة

عقد فى المملكة العربية السعودية المؤتمر الدولى لمكافحة الارهاب فى الفترة من **٥ الى ٨ فبراير ٢٠٠٥م** واشتركت فيه عدد كبير من دول العالم يمكن تصنيفها الى العربية (١٩ دولة عربية) والغربية (على راسها الولايات المتحدة الأمريكية) والاسلامية والمسيحية والاوربية والاسيوية والافريقية والامريكتين واستراليا، كما تضمن ممثلى مؤسسات التنظيم الدولي والاقليمية وعلى رأسها الامم المتحدة والمؤسسات والشخصيات الامنية مثل الانتربول ووزاء الداخلية، هذا التنوع القومى والدينى والجغرافى والتنوع الدولي والاقليمى المؤسسي يدل على عالمية وعمق الاهتمام بموضوع المؤتمر وهو الإرهاب. ان تعولم ظاهرة الإرهاب اصبحت خطرا يهدد كافة دول العالم سواء كانت كيانا سياسيا او مدنيا. وان الدراسة والتحليل لتطور ظاهرة الإرهاب يجد لها قطبين دائمين هما الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للحملة العالمية ضد الظاهرة والدول العربية والاسلامية كمتضرر ومصدر للارهابيين ومنبع للافكار الارهابية يجب ضبطه والتحكم فيه، حتى ان الدول العربية والاسلامية اصبحت تنعت بالدول الارهابية والراعية للارهاب.

ان ظاهرة الإرهاب هى ظاهرة مهددة للامن القومى للدول سواء العربية والامريكية على حد سواء. فنجد الإرهاب قد صال وجال فى مصر منذ عقد السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٥، ونجده فى المملكة العربية السعودية وفى اليمن وفى الاردن وفى الجزائر وفى المغرب وفى السودان اى أنه شمل الدول العربية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا قبل ان تهدد الامن القومى

الامريكى فى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وانتقلت بعدها الى الدول الغربية مثل فرنسا واسبانيا وبريطانيا وتركيا وروسيا. لذلك فهناك ارتباط بين الامن الاستراتيجى العربى والامن الاستراتيجى الامريكى بخصوص ظاهرة الإرهاب.

وقد ورد فى البيان الختامى للمؤتمر[1] "أن الجهد الدولي للتصدى الفعال لظاهرة الارهاب يجب ان يكون على مستوى العمل الجماعى والمنظور الاستراتيجى الشامل فى التعامل معها، لذلك اوصى المؤتمر بانشاء مركز دولى لمكافحة الارهاب مع الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن منظمة الامم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الارهاب التى تدعو المجتمع الدولى الى ادانة الارهاب ومكافحته بكافة السبل والتصدى له بجميع الوسائل وفقا لميثاق الامم المتحدة نظرا لما تسببه الاعمال الارهابية من تهديد للسلام والامن الدوليين. كما شجع الجهود الذاتية بهدف توسيع المشاركة السياسية وتحقيق التنمية المستدامة وتلبية متطلبات التوازن الاجتماعى وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى للتصدى للظروف المساعدة على انتشار العنف والفكر المتطرف. كما اكد على أهمية دور وسائل الاعلام والمؤسسات المدنية ونظم التعليم فى بلورة استراتيجيات للتصدى لمزاعم الارهابيين وتشجيع وسائل

* اشكر الاستاذ عبد المنعم عدلى على تجميع المادة الاولية للبحث

[1] http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=11562&P=1 الأربعاء29-12-1425 هـ الموافق09-02-2005 موقع دار اليوم للصحافة والنشر على الانترنت عن البيان الختامى للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذى عقد فى المملكة العربية السعودية للدول المشاركة فى الفترة من ٢٥ الى ٢٨ من ذى الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٥ الى ٨ فبراير ٢٠٠٥م وهى اثيوبيا والارجنتين والمملكة الاردنية الهاشمية واسبانيا واستراليا وافغانستان والمانيا ودولة الامارات العربية المتحدة وأندونيسيا واوزبكستان واوكرانيا والجمهورية الاسلامية الايرانية وايطاليا والجمهورية الباكستانية الاسلامية ومملكة البحرين والبرازيل وبلجيكا وتركيا وتنزانيا وتونس والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجنوب افريقيا والدنمارك والاتحاد الروسى وسريلانكا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والسودان والجمهورية العربية السورية والصين وطاجيكستان والعراق وسلطنة عمان وفرنسا والفلبين ودولة قطر وكازاخستان وكندا ودولة الكويت وكينيا والجمهورية اللبنانية وماليزيا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والمملكة المتحدة والهند وهولندا والولايات المتحدة الامريكية واليابان والجمهورية اليمنية واليونان والمنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة التى حضرت المؤتمر وهى الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامى وجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقى والاتحاد الاوروبى والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب ورابطة العالم الاسلامى – العدد ١١٨٩٦ السنة الأربعون.

الاعلام لوضع قواعد ارشادية للتقارير الاعلامية والصحفية بما يحول دون استفادة الارهابيين منها فى الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك. كما دعا الى زيادة التعاون على المستوى الوطنى والثنائى والاقليمى للتنسيق بين الاجهزة المختصة بمكافحة الارهاب وغسل الاموال والاتجار بالاسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات لتبادل الخبرات والتجارب بما فى ذلك التدريب لضمان الفعالية فى محاربة الارهابيين وصلاتهم بالجريمة المنظمة تشدد على الحاجة الى تقوية الاجراءات الدولية الرامية الى منع الارهابيين من امتلاك أسلحة الدمار الشامل لدعم دور الامم المتحدة فى هذا المجال بما فى ذلك التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن رقم / ١٥٤٠ / كما دعا الى دعم ومساعدة الدول فى مجالات مكافحة الارهاب عبر تقديم المعدات والتدريب والمساعدة فى بناء القدرات. وطلب تطوير التشريعات والاجراءات الوطنية الكفيلة بمنع الارهابيين من استغلال قوانين اللجوء والهجرة للحصول على ملاذ آمن او استخدام أراضى الدول كقواعد للتجنيد او التدريب او التخطيط او التحريض او الانطلاق منها لتنفيذ عمليات ارهابية ضد الدول الاخرى.".

كما عقد فى الدوحة مؤتمر كان عنوانه (دور الناتو في أمن الخليج[٢]) والذى تناول الأمور المتعلقة بأمن المنطقة بالنسبة للحلف، ومصلحة الناتو ودول الخليج في العمل معاً وتعزيز التعاون الامنى بينهما على اعتبار **ان الامن فى عصر العولمة أصبح أمراً متداخلاً وإن عدم الإستقرار في مكان ما يمكن أن يقوض الأمن في مكان أبعد.** هذا الحوار السياسي لمناقشة امور امنية يهدف إلى تحقيق الاستقرار بسبب ان البيئة الأمنية المعاصرة أصبحت متغيرة فى ظل عولمة التهديدات، بمعنى ان التهديدات اصبحت مشتركة عبر العالم ولا توجد دولة ذات حصانة ضد هذه التهديدات والذى يمثل الإرهاب واحدا منها وهذه التهديدات لا يمكن احتوائها بسهولة، ويجب التصدي لها متى وأينما ظهرت، ولذلك يستوجب الامر توسيع دائرة التعاون والفهم الامنى (الادراك

[٢] http://www.nato-qatar.com/arabic/news14.html موقع خاص بالمؤتمر الذى عقد فى الدوحة بقطر الفترة من ٢٠٠٥/١١/٣٠ الى ٢٠٠٥/١٢/١ بخصوص دور حلف الناتو فى امن الخليج.

الامنى) المشترك للتصدى لهذه التهديدات وتحقيق المزيد من الأمن. ان التعاون الامنى المشترك القائم على تبادل وتقاسم الخبرات المكتسبة عبر الزمن في مجال الأمن مع تصحيح التصورات الخاطئة وتجاوز الأضرار وبناء الثقة تخدم أمن الخليج وامن الدول اعضاء الحلف. فأمن الخليج الذى يمثل جزئا شرقيا للامن الاستراتيجى العربى يواجه تحديات امنية هائلة مصاحبة لعمليات التغيير الهيكلية السياسية والاقتصادية والثقافية لدول المنطقة اسلاميا وعربيا فى اطار التفاعل مع الفرص والتحديات التى تفرضها العولمة، مما يجعلها مستهدفة للهجمات الإرهابية خاصة فى ظل القضايا الاقليمية المجاورة التى لم تحسم بعد والتى تتضمن أخطار انتشار الأسلحة والتطرف السياسي والديني وهذا ما يمكن ان يطلق عليه (بيئة أمنية جديدة)، وهو ما ينعكس بالتالى على الامن الاستراتيجى للدول الاعضاء فى الحلف ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية فهى العضو الحليف الاكبر، والاكثر تاثيرا فى قرارات حلف الناتو ولها اليد العليا فى تحديد تحركاته العالمية التى تخدم التوجهات الامنية الاستراتيجية الأمريكية، فالناتو احدى الادوات الاستراتيجية التى تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق امنها الاستراتيجى على المستوى العالمى.

تتناول الدراسة العلاقة بين الامن الاستراتيجى العربى والامن الاستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الإرهاب والتى يمكن تجزئتها الى **العلاقات النظامية (Systematic Relation)** وهى العلاقة القائمة على التبادل (Action program oriented) على مستوى المعلومات (Information level) وتبادل الخبرات (Experiences exchange level) وتبادل التدريب المشترك (The training level) وتبادل ادراكى مشترك للاحتياجات الامنية، والى **العلاقات التنظيمية (Organization Relations)** وهى العلاقات من خلال المؤسسات مثل السفارات والمؤسسات الدولية (فى صورة مشاورات الدول لتمرير وصناعة القرارات وصياغة البيانات)، والى **العلاقات التنسيقية (Coordination Mechanism)** وهى علاقات توزيع المهام ذات المدد

المحددة (Limited duration) مثل التحالفات (للحرب ضد الارهـــاب) **والـــى العلاقات التعاونية (Corporation Relations)** وهى العلاقات التى لها شكل تنظيمى مستمر (هيكل تنظيمى & آلية تنظيمية & وجود مؤسسي) مثل هيكل التعاون بين مصر والسودان.

اولا: العلاقات النظامية (Systematic Relation)

وهى العلاقة القائمة على التبادل (Action program oriented) على مستوى المعلومات (Information level) وتبادل الخبرات (Experiences exchange level) وتبادل التدريب المـــشترك (The training level) وتبـــادل ادراكـــى مشترك للاحتياجات الامنية.

١- تبادل المعلومات (Information level)

ان تبادل المعلومات سواء بين الدول العربية او بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية هو امر هام وأساسى للنجاح فى القضاء علـــى الإرهـــاب. ويتضح ذلك من اشادة وزاره الخارجيه الامريكيه بجهود مصر فـــي مجـــال مكافحه الارهاب. وقد ورد فى تقرير لوزاره الخارجية الأمريكيـــة ان عـــام ٢٠٠٤ شهد تعاونا قويا بين الحكومتين المصريه والامريكيه في مجال تبادل المعلومات لمكافحه الإرهاب كما نوه التقرير بالاجراءات الامنيـــه المـــشدده التي اتخذتها السلطات المصريه في المطارات والموانئ خاصه في منطقـــه قناه السويس.[٣]

ويكون تبادل المعلومات بين الدول من اختصاص اجهزة الامن والمخـــابرات ويتضح ذلك جليا من خلال المؤتمرات التى يتم عقدها فى منطقـــة الـــشرق الاوسط بين الدول العربية كأطراف والدول الغربية كـــأطراف او مـــراقبين، ففى اسطنبول فى منتصف يوليو عام ٢٠٠٥ عقد اجتماع لـــوزراء الداخليـــة لمصر ودول الجوار العراقى لتحقيق مزيدا مـــن التعـــاون بينهـــا لمكافحـــة الإرهاب. فقد ركز المؤتمر بشكل اساسي علي تعاون الدول التـــسع (مـــصر

[٣] جريدة الاهرام، ٢٠٠٥/٤/٢٩